التحديات الخارجية التي تواجه العملية السياسية في العراق بعد العام 2020

[1] أ.م.د فلاح مبارك بردان [2] نبيل خالد مخلف

[3] بشرى جاسم محمد

المستخلص

يشكل العراق حالة فريدة في دراسة التفاعل المعقد بين الديناميكيات الخارجية التي تشكل مساره السياسي، فالتاريخ العراقي مليء بالأحداث المتشابكة التي تشمل الصراعات الإقليمية، والتدخلات الخارجية، والتحولات الاقتصادية، إذ لا تزال السياسة العراقية تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر بشكل كبير على تطورها، إذ افرض التحديات الخارجية ضغوطاً كبيرة من دول الجوار، مما يؤثر على تطور المسار السياسي ويحد من قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات مستقلة، وبالتالي، فإن هذه التحديات، تلعب دوراً كبيراً في التأثير على تشكيل المسار السياسي في العراق.

الكلمات المفتاحية: العراق، السياسة، التحديات الخارجية، الأمن، الاستقرار.

Abstract

Iraq is a unique case in studying the complex interaction between external dynamics that shape its political path. Iraqi history is full of intertwined events that include regional conflicts, foreign interventions, and economic transformations. Iraqi politics still faces a set of challenges that greatly affect its development. External challenges impose significant pressures from neighboring countries, which affect the development of the political path and limit the government's ability to make independent decisions. Consequently, these challenges play a major role in influencing the formation of the political path in Iraq.

Keywords:

Iraq, politics, external challenges, security, stability.

[1] فلاح مبارك بردان، مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة الانبار dr.falah_policy@uoanbar.edu.iq

[2] نبيل خالد مخلف، باحث سياسي، nabil.kh.mik@gmail.com

[3] بشرى جاسم محمد ، وزارة الصناعة العراقية، bushrajassim1995@gmail.com

المقدمة

شهدت الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها في أوائل القرن العشرين العديد من التحولات السياسية، التي تأثرت بمجموعة من التحديات الخارجية، إذ عُدت السياسة العراقية واحدة من بين أكثر الساحات تعقيداً في الشرق الأوسط من حيث تداخل المصالح مع التحديات الإقليمية والدولية، وعلى هذا الأساس، لا تزال السياسة العراقية تواجه العديد من التحديات، التي تمثلت بالتدخلات الخارجية والتبعية الاقتصادية والضغوط الإقليمية والدولية، هذه التحديات تمتد تأثيراتها لتشمل العلاقات الإقليمية والدولية، مما يجعل تحقيق الاستقرار السياسي في العراق مهمة صعبة دون وضع الآليات الحقيقية التي تعالج تنامي هذه المشكلات وآفاقها المستقبلية.

ولذلك يُعد العراق من بين أبرز الدول التي تعاني من اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الخارجي، إذ تواجه السياسة العراقية تحديات خارجية معقدة، تؤثر وبشكل ملحوظ على قدرة الدولة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وبالرغم من كون أن السياسة العراقية لها تاريخ طويل مع سلسلة التحديات التي تواجهها على المستوى الخارجي، إلا أن هذه السياسة في الوقت الراهن لا زالت تعاني من تحديات كبيرة تؤثر وبشكل واضح على دور العراق الداخلي والإقليمي. وعليه ستتناول هذه الدراسة أبرز التحديات التي تواجه تطور مسار السياسة العراقية، مع التركيز على كيفية تأثير هذه التحديات على بناء الدولة الحديثة.

- أهمية الدراسة: تُكمن أهمية الدراسة من كونها محاولة لتقديم رؤى شاملة عن التحديات الخارجية التي تؤثر بشكل كبير على تطور المسار السياسي العراقي في إطار التحولات السياسية الإقليمية والدولية.
- إشكالية الدراسة: تُكمن إشكالية الدراسة في ما تعاني منه السياسة العراقية من تحديات على المستوى الخارجي، مما يعيق من تطور مسار العملية السياسية في العراق، وعلى هذا الأساس تنطلق إشكالية الدراسة من سؤال مركزي مفادهُ إلى أي مدى يمكن للتحديات الخارجية التأثير على تطور مسار العملية السياسية في العراق؟

  ويتفرع عن هذا السؤال تساؤلات فرعية أخرى وهي:

  1- ما مدى تأثير الصراع الطائفي الخارجي على تطور المسار السياسي في العراق؟

  2-ماهي الازمات الاقليمية التي تعيق من تطور مسار العملية السياسية العراقية ؟

3–ماهي الضغوط الإقليمية التي تُأثر على فاعلية النظام السياسي العراقي؟

4–ماهي الضغوط الدولية المؤثرة في تطور فاعلية النظام السياسي العراقي؟

5– ما مدى تأثير أزمة المياه على اداء النظام السياسي العراقي والسياسة الخارجية؟

- فرضية الدراسة: ترتكز فرضية الدراسة على أساس جوهري مفاده أنه كلما تمكن صناع القرار العراقيون من اتخاذ قرارات حقيقية لمواجهة هذه التحديات، كلما رأينا تطورات مهمة تطرأ على مسار العملية السياسية في العراق وهو ما يَسهم في تعزيز الاستقلال السياسي، وتطور مسار العملية السياسية بالشكل الصحيح.
- هدف الدراسة: تسعى الدراسة إلى معرفة وتحليل أبرز التحديات الخارجية التي تواجه السياسة العراقية، وفهم كيفية تأثيراتها على استقرار العملية السياسية العراقية وتطور مؤسساتها السياسية.
- حدود الدراسة:

1– الحدود الزمانية للدراسة: تتمثل في تناول أبرز التحديات الخارجية التي تواجه السياسة العراقية والأسباب التي دفعت لتطورها من عام 2003 وحتى عام 2024 .

2– الحدود المكانية للدراسة: تتناول الدراسة كحيز مكاني بلد العراق، لما عاناه من تعدد التحديات الخارجية والتي أثرت بشكل كبير على واقعه السياسي الراهن.

- منهجية الدراسة: اقتضت حاجة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مِن خِلال استِعراض أبرز التحديات الخارجية التي تعرقل تطور مسار العملية السياسية في العراق بالإضافة إلى تحليل آثارها وانعكاساتها على النظام السياسي العراقي
- هيكلية الدراسة: جرى تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة محاور رئيسية تناول المحور الأول تحدي الصراع الطائفي الخارجي، بينما تناول المحور الثاني اهم الازمات الاقليمية، في حين تناول المحور الثالث الضغوط الإقليمية، أما المحور الرابع فقد تناول اهم الضغوط الدولية، واخيراً تناول المحور الخامس أزمة المياه وأثرها على تطور مسار العملية السياسية العراقية.

المحور الأول : الصراع الطائفي الخارجي:

أصبحت القرارات السياسية تُتخذ بشكل متزايد بناءً على فرضيات تفترض أن منطقة الشرق الأوسط ممزق بحرب طائفية ثنائية بين المسلمين السنة والشيعة، وأن الهوية الطائفية ثابتة وغير قابلة للتغيير، وأن المشاكل الطائفية في المنطقة غير قابلة للحل، كما أن الولايات المتحدة لا تكتفي بالسماح لدول الشرق الأوسط بإعادة تنظيم نفسها وفقاً للانقسامات الطائفية، بل تسهم أيضاً في تعزيز هذه الانقسامات من خلال دعم إنشاء دول ومناطق فرعية تتماشى مع التقسيمات الطائفية وتتماشى ما يخدم مصالحها في المنطقة.[4]

ونظراً لكون العراق يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، التي تعد ساحة بارزة للتنافس السياسي والخلافات الطائفية على المستويين الفردي والسياسي، خاصة بين المملكة العربية السعودية وإيران، بالإضافة إلى تركيا التي دخلت مؤخراً، وقد أدى هذا التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران إلى تعميق الانقسامات، حيث سعى كل طرف إلى استقطاب أكبر عدد من المؤيدين من خلال تسييس الدين، وكان العراق من بين الدول التي تأثرت بهذا الصراع الطائفي والسياسي على مستويات عدة، مما جعل الانقسامات الطائفية الداخلية مصدراً للتوتر في السياسة الخارجية العراقية بسبب الولاءات السياسية والامتدادات الداخلية. ومع ذلك، فإن هذا الانقسام الطائفي ليس مقصوراً على دولة بعينها، بل هو قضية سياسية تاريخية أُعيد تفعيلها في هذه المنطقة لتحقيق مصالح وأهداف سياسية.[5]

كما أن الشعور القوي بالانتماء الطائفي في المجتمع العراقي، وخاصة بعد عام 2003، تفاعل بشكل كبير مع النزاعات الطائفية في المنطقة، سواء في سوريا أو لبنان أو البحرين أو السعودية أو إيران وغيرها من الدول العربية التي تعاني من صراعات داخلية، هذا التفاعل فرض على العراق مواقف سياسية متناقضة وأدخل الأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية العراقية في قلب الصراع الطائفي الإقليمي، مما أثر سلباً على علاقاته مع الدول الأخرى وجعل العراق يبدو وكأنه يتدخل في شؤونها الداخلية، رغم أنه في العديد من الحالات كان ضحية لمواقف تلك الدول، هذا الوضع

---

[4] () Heather M. Robinson, et al., Sectarianism in the Middle East: Implications for the United States, Rand Corporation for Research and Policy Studies, California, 2018, pp.10-11.

[5] () Aaron Rees, Middle East Security Report: Sectarian and Regional Conflict in the Middle East, Institute for the Study of War, 2019, Washington, p.11.

أسهم في تعميق سياسات الفعل ورد الفعل الطائفي في المنطقة وفرض نوعاً من العزلة على العراق، خاصة قبل عام 2020 الذي شهد فترة من الانفتاح على الدول العربية.[6]

وعليه، فإن ردة الفعل الطائفي الدائر في منطقة الشرق الأوسط، أسهم في تقويض دور المسار السياسي في العراق، مما أدى إلى تفاقم التوترات العرقية والطائفية في الداخل العراقي، وبذلك فإن مسار العملية السياسية في العراق يعاني من مشاكل عديدة يصعب التوافق على حلها نتيجة قيامها على أسس عرقية طائفية.[7]

- الصراع الطائفي السني السعودي – الشيعي الإيراني

إن العلاقات بين كل من غيران والسعودية تتأثر بعوامل عدة ومن أبرزها الهوية المذهبية، المصالح السياسية، والعوامل التاريخية، فإن أدخلنا حالة الصراع هذا على نظرية "ألكسندر ويندت"، لوجدنا أن الهوية المذهبية تلعب دوراً كبيراً في تشكل سلوكيات وتفاعلات الدول، وعلى هذا الأساس عُد الصراع السني – الشيعي بين إيران والسعودية عاملاً رئيساً وراء ما يحدث من فوضى إقليمية وعدم تماسك في منطقة الشرق الأوسط عامةً، وخاصةً في دول مثل العراق، لبنان، اليمن، وسوريا، إذ تعتمد إيران على الهوية الشيعية في توجيه سياستها الخارجية، في حين تسعى السعودية إلى تقويض هذا الاعتماد لحماية الهوية السنية، وهو ما يزيد من حدة التنافس بينهما على دور القيادة الإقليمية كضمان لحماية الهوية المذهبية، ويعقد هذا التنافس تدخل القوى الأجنبية الذي يؤدي إلى تعميق التوتر والخلاف، بالتالي فإن تفسير حالة الخلاف تكمن في نظرة كل دولة منهما على أنها تشكل تهديد واضح لمصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.[8]

---

[6] سعد عبيد السعيدي ومها عبد الكريم وزينل، التحديات الأمنية وانعكاسها عل السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13 – العدد خاص، جامعة الأنبار كلية القانون والعلوم السياسية، 2023، ص.277.

[7] Adel Bakwan, The Unified State in Iraq: Protecting Nation-Building from General Disaster, Mediterranean Encounters Journal, Volume 116 - Issue 1, Marrakech, 2021, pp.53-62.

[8] جليل عمر علي، النظرية البنائية وتفسيرها للتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2019 – العدد 19، جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية، 2019، ص ص.129–130.

المحور الثاني: الازمات الإقليمية

يُعد العراق من بين الدول البارزة في منطقة الشرق الأوسط، حيث يحتل موقعاً محورياً من حيث تفاعلهُ مع القضايا الإقليمية المتعددة التي تشهدها المنطقة، والتي تتسم بكثرة الأزمات وقد أثرت هذه الأزمات بشكل مباشر على دور العراق، سواء على الصعيد الداخلي أو في سياسته الخارجية، خاصة بعد عام 2003، إذ أصبح العراق بعد هذه الفترة بمثابة ساحة لتصفية الحسابات بين الدول ومحلًا لأطماع قوى دولية أخرى، كما سعت بعض الدول إلى تحقيق مصالحها وأهدافها عبر استغلال الوضع السياسي والأمني غير المستقر في العراق[9]. وعليه يمكن إيجاز أبرز الاسباب التي دفعت وتدفع بدول الجوار العراقي أو القوى الدولية الاخرى إلى التدخل في الشأن الداخلي العراقي ومن ثم التأثير على مسار الدولة السياسي، وهي على النحو الآتي:[10]

1. جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة.
2. إعادة توازن القوى الإقليمية في المنطقة من خلال جعل العراق قوة رادعة.
3. جعل العراق منطقة لتحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية.
4. استمرار الصراع الطائفي الداخلي لأغراض سياسية.
5. زيادة الانشغال الأمريكي بالشأن العراقي.

بالتالي، إن هذه الدوافع التي تدفع دول الجوار والقوى الدولية للتدخل في الشأن السياسي العراقي لم تأتي من فراغ، إنما تستند بالأساس على مصالح سياسية واقتصادية وأمنية.

ونظراً لأن الأمن يُعتبر أحد الركائز الأساسية لاستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في أي دولة، فإن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تواجه تحديات أمنية واضطرابات سياسية، إضافة إلى

---

[9]() هاني الياس الحديثي، مكانة العراق في الإقليم مشاهد محتملة، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 2014 – العدد 9، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2014، ص.70.

[10]() محمد كريم كاظم، العراق والبيئة الدولية والإقليمية قراءة في التحديات والفرص، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2019 – العدد 16، جامعة تكريت كلية العلوم السياسية، 2019، ص.6.

خسائر اقتصادية كبيرة، ويعود ذلك إلى ضعف المنظومة الأمنية والتدخلات الخارجية التي جعلت من دول المنطقة عرضة لتأثيرات القوى الدولية وتحكمها في مسار الأحداث في المنطقة .[11]

على سبيل المثال، لا زالت دول الشرق الأوسط تعيش في حالة من عدم الاستقرار والتغيرات المتسارعة، نتيجة تميزها بشكل خاص بحالة من انعدام الأمن واستمرار الصراعات على السلطة، مما يشكل تهديداً لسياسات الدول ويسهم في خلق أزمات متعددة الأبعاد، تشمل الجوانب الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والطائفية، ومن أبرز هذه الأزمات الصراع المستمر في سوريا، ليبيا، واليمن، بالإضافة إلى الاحتجاجات التي شهدتها مصر، السودان، إيران، ودول الخليج، وأحدث هذه الأزمات هو الصراع في غزة، الذي أسهم في زيادة التوتر والقلق الإقليمي نتيجةً للممارسات الإبادة التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين.[12]

وفي سياق متصل، تُعد الأزمة السورية من بين أكثر الأزمات تأثيراً على السياسة العراقية؛ بسبب الترابط الجغرافي بين البلدين، فقد أدى ذلك إلى جعل الحدود بين العراق وسوريا مصدر تهديد ليس فقط بسبب وجود التنظيمات المتطرفة، إنما أيضاً بسبب السيطرة المشتركة عليها من القوات العراقية والسورية وعناصر الحشد الشعبي وبعض الفصائل الإيرانية، هذا الوضع أثار قلق المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة، التي ترى أن ما يحدث على الحدود هو عمليات تغيير ديموغرافي بدعم إيراني وبمساعدة العراق، على سبيل المثال الزلازل التي ضربت المدن السورية دفعت فصائل المقاومة والحشد الشعبي للتوجه نحو سوريا لتقديم المساعدات الإنسانية وهو ما كان بموافقة الحكومة العراقية آنذاك، من جانب آخر آثار هذا الموقف قلق الجانب الغربي حول إمكانية إيران من استغلال الوضع لصالحها واستخدام الحدود كوسيلة لتهريب الاسلحة إلى سوريا.[13]

---

[11] ربا صاحب عبد، مكانة العراق الاستراتيجية واثرها في توازنات الامن الاقليمي في الشرق الاوسط، مجلة المعهد، المجلد 2021 – العدد 6، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، 2021، ص.300.

[12] Shahid Hussain Raja, Middle East Crises: Origins and Dimensions, text from the book “International Relations: Basic Concepts and Global Issues”, second edition, electronic copy, published on Amazon, this text is available via the electronic link published on August 15, 2023 at: https://tinyurl.com/yr9styf2.

[13] مصطفى السراي، العراق وسوريا: تقلبات العلاقة واستحقاقات الاستقرار، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص.8.

وبذلك، فقد تسببت الأزمة السورية في تداعيات ملحوظة على العراق، فعلى سبيل المثال من الجانب الأول؛ ساعدت هجرة السوريين للعراق، الجماعات المتطرفة على الانتشار في المناطق الحدودية العراقية، مما أسهم في تعقيد المشهد الأمني وضعف قدرة السياسات الأمنية على تأمين الحدود العراقية–السورية هو ذات السبب الذي سمح بتدفق الجماعات المتطرفة للعراق، مما أسهم أيضاً في نقل الأزمة والعنف من الداخل السوري إلى الأراضي العراقية، أما من الجانب الأخر؛ شكلت هجرة السوريين إلى العراق عبئ اقتصادي واجتماعي، فقد ارتفعت الضغوطات على الموارد المحدودة في مناطق تواجد اللاجئين السوريين وهو ما أثر بشكل أخر على الواقع القائم آنذاك مما أضفى على السياسة العراقية تحديات كثيرة أدت إلى تعقيد الوضع الأمني، وتصاعد حدة التوترات الطائفية، والانقسامات الداخلية، والاضطرابات السياسية.[14]

أما فيما يخص الأزمة الفلسطينية، فقد شهد الشرق الأوسط منذ عقود صراعات ذات طبيعة معقدة، كان ولا يزال حتى عام 2024 الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أبرزها، إذ تمثل هذا الصراع مراراً من خلال عمليات عديدة من التصعيد العسكري بما في ذلك العدوان الحالي على غزة، وقد أدى هذا الصراع إلى تفاقم أزمة عدم الاستقرار في المنطقة شغلت الرأي العام العالمي وتفاعلت معه عدد كبير من دول العالم بما في ذلك الدول الإقليمية وأبرزها العراق الذي أدان التصرف الوحشي الذي تتعبه سياسة الكيان الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني.[15]

بالنسبة للعراق فأنه يعتبر الدولة العربية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط أقرت تشريعاً يحظر التطبيع مع إسرائيل، ومن الممكن أن تواجه السياسة العراقية حالة من عدم الاستقرار الأمني إذا دعمت الفصائل العراقية حزب الله بشكل مباشر في جنوب لبنان، وعلى هذا الأثر صرح عضو مجلس النواب العراقي (كريم أبو سودة) "أن البرلمان العراقي يدين هجمات الكيان الإسرائيلي على غزة ... داعياً جامعة الدول العربية أن تصدر بياناً بالإجماع يظهر للعالم بأن إخواننا في فلسطين يتعرضون لإبادة جماعية"، فيما وقد صرح أيضاً بأن "قوات الحشد الشعبي جزء من المنظومة

---

[14] سميرة ناصري، دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية: دراسة حول الأسباب والتداعيات، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2019 – العدد 6، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2019، ص.272.

[15] نبيل خالد مخلف، الموقف الافريقي من الحرب على غزة في ظل التوجه الإسرائيلي نحو القارة، مجلة العلاقات الدولية، المجلد 2 – العدد 5، اكاديمية العلاقات الدولية، أنقرة، 2024، ص.44.

الدفاعية العراقية وتخضع لقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الذي يشغل أيضاً منصب القائد العام للقوات المسلحة".[16]

فيما وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الفصائل المسلحة بما فيها قوات الحشد الشعبي تشكل عامل تهديد كبير للمصالح الأمريكية في العراق، فقد شنت خلال الفترة القليلة الماضية اكثر من 50 غارة جوية استهدفت فيها مواقع واهداف تابعة لقوات الحشد الشعبي وهو ما تنظر إليه الحكومة العراقية على أنه خرق للسادة العراقية وتدين فيه تكرار على الفعل الذي يهدد استقرار الوضع الأمني في العراق، فيما وتطلب الحكومة العراقية من الجانب الأمريكي صمتاً للبنادق على الأراضي العراقية مؤكدةً على إمكانية تأمين مواقع السفارات الغربية في العراق[17]. ولكن في الحقيقة أن مساعي الولايات المتحدة هو تدمير منظومة الفصائل المسلحة وقوات الحشد الشعبي التي ترى فيها ولاء للفصائل الإيرانية وهو ما يعني تهديد أمن إسرائيل بشكل علني، وبذلك تظل احتمالات عدم الاستقرار الأمني بالإضافة إلى تعطل الطرق المؤدية إلى الأسواق في بغداد مرتفعة نتيجة لعدم ترك السياسة العراقية الحرية للولايات المتحدة للتدخل في الشأن الداخلي، فبالرغم من استقرار التوقعات الاستثمارية في العراق والتحسن في الوضع الاقتصادي، إلا أن تصاعد التوترات الإقليمية علاوةً عن تزايد الهجمات المسلحة على البنية التحتية الأميركية في حال استمر الصراع الدائر في فلسطين ولبنان، فأنه قد يؤدي إلى تفاقم المشاعر السلبية في القطاعين العام والخاص تجاه الاستثمار في العراق، ونوعاً ما شهد الأشهر سبتمبر/أكتوبر توقف تام للاستثمارات، نتيجةً لتراجع قيمة الدينار العراقي مقابل ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي إضافة إلى انخفاض اسعار النفط، بالتالي إن استمرار هذه الوضع يؤثر سلباً على مستويات الاستهلاك ويزيد من التحديات التشغيلية عبر زيادة احتمالية تأخير المدفوعات وارتفاع تكاليف الاستيراد.[18]

---

[16] Dana Tayeb Manmi, How could the war between Gaza and Israel affect Iraq, Al-Araby Al-Jadeed News website, article published online via the website link: https://tinyurl.com/5bxdtc39.

[17] Aqeel Abbas, Is Hamas Planning to Move to Baghdad?, Canadian Institute for Research and Studies, article published online on July 17, 2024, retrieved on October 15, 2024 from: https://tinyurl.com/3e6hbbpu.

[18] Yasmina Zamel, The Hamas-Israel Conflict: Implications for Iraq, Frontier Strategy Group, article published online on November 2, 2023, retrieved on October 14, 2024 from: https://tinyurl.com/8522m93r.

بالتالي، أكدت الحكومة العراقية، أن العراق يسعى للتعاون مع جميع الشركاء الدوليين من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان، ومنع توسع نطاق الصراع، مُشيرةً إلى أن المنطقة عانت بشكل كبير من الأزمات المتكررة، وأن العراق تحمل نصيباً من تلك المعاناة، ويجب أن يبقى بعيداً عن دائرة الصراع الحالي، كما وترفض بشكل قاطع استخدام أراضيها أو مجالها الجوي لشن أي هجمات، حرصاً على استقرار العراق وأمن المنطقة.[19]

المحور الثالث: دول الضغط الإقليمي

تشهد الساحة السياسية في العراق ضغوطات متزايدة من قِبل دول الجوار الإقليمي، خاصة تركيا وإيران، إذ يسعى كل منهما إلى توسيع نفوذه داخل العراق، وهو ما يؤدي إلى تصاعد حدة الضغط الإقليمي على الساحة العراقية، مما يسهم في عدم القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة بعيدةً عن التأثير الخارجي، مما ينعكس ذلك سلباً على الاستقرار السياسي الداخلي وتنفيذ السياسات الوطنية، والجدير بالذكر أن الضغط الإقليمي ليس وليد اللحظة إنما هو جزء من صراع جيوسياسي طويل الأمد يرتبط بتاريخ معقد من العلاقات بين العراق ودول الجوار سواء من حيث المصالح الاقتصادية أو الأمنية أو الأيديولوجية.[20]

وبالرغم من توافق المصالح بين كل من إيران وتركيا في بعض القضايا الإقليمية والدولية على سبيل المثال ما يخص القضية الكردية، ومكافحة تنظيم داعش الإرهابي، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على كلا الدولتين، إلا أن علاقتهما كانت ولا تزال ذات طابع تنافسي بسبب الصراع على بسط النفوذ التوسعي في الدول المؤثرة مثل العراق، ولا شك أن طبيعة هذا التنافس مبنية على اختلاف أنظمة الحاكم؛ فإيران تتبنى نظام شيعي اثنا عشري تسعى من خلاله إلى مقاومة النفوذ الأمريكي والإسرائيلي، في حين تتبنى تركيا نظام سني يركز على التطور والانفتاح، بالتالي إن اختلاف التوجه والمساعي يضع العراق بين مطرقة تركيا وإيران وإن اي انفراد في

---

[19] Xinhua, Iraq seeks ceasefire, prevents conflict expansion, published on October 14, 2024, retrieved from: https://tinyurl.com/u4x43du5.

[20] عباس حمزة الشمري، الابعاد الجيوبوليتيكية للتداخل الاثني بين العراق ودول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية واثرها في الامن الوطني العراقي، مؤسسة دار الصادق الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، بابل، ٢٠٢٢، ص ص.٣٥٨-٣٥٩.

القرارات قد تكلف العراق كثيراً نتيجة التموضع السياسي في وسط دائرة قرارات دول الضغط الإقليمي.[21]

وعليه، يُعد عامل الضغط الإقليمي الناجم عن عدة اعتبارات مصلحية متناقضة بين دول الجوار محدداً رئيسياً للاستقرار في العراق، فقد أسهمت تفاعلات البيئة الإقليمية والدولية في ولوج عدداً من التحديات التي تؤثر على تطور مسار العملية السياسية العراقية، يمكن تسليط الضوء على أبرز هذه التحديات بما يلي:

- **المحدد التركي**

يُعد الدور التركي في العراق محورياً لأمن تركيا القومي، إذ يحتل العراق مكانة استراتيجية كبيرة في السياسة الخارجية التركية، إذ تنظر تركيا إلى العراق باعتباره ساحة ذات أهمية بالغة لتعزيز نفوذها الإقليمي، وبذلك تسعى إلى تقوية علاقاتها مع الحكومة العراقية الجديدة من خلال دعم القوى السنية في الانتخابات البرلمانية، وعادةً ما تستخدم تركيا هذا الدعم كوسيلة لتعزيز التأثير التركي في المشهد السياسي العراقي، بالإضافة إلى ذلك، تستغل تركيا موضوع التوترات الطائفية والانقسامات السياسية في العراق وتذهب في اتجاه دعم القوى السنية من أجل الحفاظ على ورقة ضغط مؤثرة في السياسة العراقية، وهو ما من شأنه أن يعزز من حضورها وتأثيرها في العملية السياسية الداخلية.[22]

وعليه، فإن الموقف التركي تجاه العراق يمثل حالة استثنائية نظراً لما للعراق من أهمية كبيرة ضمن إطار طموحات تركيا التي تتجاوز إمكانياتها، إذ لا تزال تركيا تسعى حتى الآن لتحديد هوية جديدة لتدخلها في الشأن العراقي، متبعة سياسة واقعية متعددة الأبعاد وقابلة للتحول في عدة اتجاهات،

---

[21] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وفراس محمد الباس، المشروع الجيو – سياسي الإيراني والأمن الإقليمي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2022، ص. 288.

[22] جمال خالد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط 2002–2010، دار الخليج الصحافة والنشر، عمان، 2020، ص ص.142–143.

معتمدةً بشكل كبير على اقتصادها المتنامي بسرعة، والذي قد يتأثر سلباً وبشكل كبير إذا تغيرت معطيات تأثيرها على الساحة العراقية.[23]

وبذلك يرى الباحث، أن تركيا تمثل تحدياً واضحاً لتطور المسار السياسي في العراق، إذ تتمثل مصالحها الاستراتيجية في تعزيز نفوذها التوسعي في العراق، من خلال التدخل العسكري والدبلوماسي، بالتالي أن استجابة السياسة العراقية للمعطيات الواقعية دائماً ما تتأثر بالمحدد التركي الذي يفرض عليها الأخذ بالاستجابات التي تخدم مصالح تركيا في المنطقة.

- **المحدد الإيراني**

تتبع إيران سياسة واقعية قائمة على أساس جوهري فحواه مد النفوذ التوسعي تجاه دول الجوار الاقليمي، فأنه بالرغم من خطابات السياسة الإيرانية القائمة على أساس القيم والأخلاق إلا أن عامل المصلحة الوطنية يكمن بالأساس محركاً رئيس لسياستها الخارجية تجاه الدول التي تلعب مكانة محورية في تطلعاتها المستقبلية.[24]

لقد أثّر التوجه الإيراني إزاء العراق بشكل كبير على جميع جوانب النظام السياسي العراقي، وخاصة بعد سقوط النظام السابق، كما أن سقوطهُ أسهم في فتح هذا العديد من الفرص أمام إيران للعب دور فاعل ومؤثر في منطقة الشرق الأوسط، وعليه سعت السياسة الإيرانية إلى استخدام عدة آليات لتعزيز نفوذها في العراق الذي اتسم بالفوضى آنذاك، حيث بدأت إيران تعيد ترتيب الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في العراق، ليس من أجل مصلحة العراق، بل لخدمة أمنها القومي وتعزيز نفوذها الإقليمي، إلى جانب الاحتلال الأمريكي للعراق ال1ي عُد بمثابة هدية استراتيجية كبيرة للنظام الإيراني، ساعدته على تنفيذ مشروعه التوسعي الذي يبدأ بالسيطرة على العراق ويمتد إلى الدول الإقليمية الأخرى.[25]

---

[23] طالب حسين حافظ، العوامل الخارجية التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته، مجلة السياسة الدولية، المجلد 2013 – العدد 58، جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، 2013، ص.242.

[24] Farideh Farhi, Forging a National Identity Amid Conflicting Politics in Iran, Iran in the Twenty-First Century: Politics, Economics, and Conflict, Routledge Taylor & Francis, New York, 2018, p. 14.

[25] دينا كمال مراد، النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الامريكي لها، المجلة العلمية لكلية التجارة اسيوط، المجلد 40 – العدد 69، جامعة أسيوط / كلية التجارة، أسيوط، 2020، ص ص.88–89.

وبذلك، أصبحت إيران تمتلك نفوذاً وتأثيراً كبيراً في العراق نتيجةً لطبيعة التفاعلات التي أحدثت تأثيرات مترابطة على المستويات السياسية، الاجتماعية، والدينية، بالإضافة إلى ذلك، يُعد الموقع الجغرافي عاملاً رئيساً في تعزيز عامل التأثير، أما على المستوى الاقتصادي، فقد شهد التبادل التجاري بين العراق وإيران نمواً ملحوظاً، إذ تجاوزت قيمته 50 مليار دولار خلال الفترة من 2020 إلى 2024، وعليه فقد أسهم التعاون الاقتصادي أيضاً في تعزيز قدرة إيران على التدخل في الشأن العراقي، إذ تنظر إيران للعراق باعتباره مصدراً مهماً للحصول على العملات الأجنبية، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران بين فترة واخرى، والتي أثرت بشكل واضح على اقتصادها[26]. من جانب أخر هنالك عدد من الوسائل التي أسهمت في زيادة التأثير الإيراني على العراق والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:[27]

1. التأثير العقائدي: ركزت إيران على البعد الديني المذهبي في علاقاتها مع الفواعل داخل العراق وخاصة تلك التي تؤمن بـ "ولاية الفقيه"، من أجل تعزيز نفوذها وتأثيرها على الساحة العراقية.
2. التمويل والدعم المالي: عمدت السياسة الإيرانية على تقديم الدعم المالي للفواعل التي تواليها من أجل تعزيز نفوذها السياسي والاجتماعي في العراق.
3. دور الوسيط: لعبت إيران في أوقات كثيرة دور الوسيط في حل النزاعات بين الفواعل في الساحة السياسية لضمان تحقيق مصالحها في العراق.
4. الإعلام والدعاية: مؤخراً سيطرت إيران على عدد من وسائل الإعلام العراقية، وكانت هذه السيطرة مبنية على الترويج لأفكارها ولتعزيز التأييد الشعبي لسياساتها.
5. سياسة البديل: عمدت السياسة الإيرانية على تعدد الفواعل المؤثرة لها داخل العراق من أجل ضمان تنوع خياراتها ولتعويض أي جهة قد تخرج عن طاعتها.

---

[26] سليم كاطع علي، تحديات و آليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام 2014، مجلة حمورابي للدراسات الاستراتيجية، المجلد 9 – العدد 39، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2021، ص.114.

[27] عبد العزيز الظاهر، النفوذ الإيراني في العراق، مجلة البيان الرقمية، المجلد 2017 – العدد 364، شركة البيان للإعلام، الرياض، 2017، ص ص، 123–124.

وعليه، يرى الباحث انهُ منذ سقوط النظام السابق عام 2003، أصبح النفوذ الإيراني يشكل عاملاً رئيساً في تحديد مسار السياسة العراقية، إذ ركزت إيران على دعم الفواعل الموالية لها، من أجل أن تتيح لها التأثير على تشكيل الحكومات المتعاقبة، بالتالي إن أتباع إيران لسياسات واضحة تجاه العراق أسهم في تعزيز نفوذها الأمني والسياسي، وهو ما أثر بشكل ملحوظ على استقرار الدولة وعلاقاتها الإقليمية.

المحور الرابع: تدخلات القوى الدولية

تمتاز منطقة الشرق الأوسط عامةً، والعراق خاصةً، بأهمية استراتيجية محورية في إطار التنافس بين القوى الدولية الساعية إلى تحقيق مصالحها وبسط نفوذها، ويعود ذلك إلى الموقع الجغرافي الذي يمتاز به العراق وموارده الوفيرة، مما يجعله عاملاً رئيساً في التأثير على التوازنات الدولية والإقليمية، وبذلك تسعى العديد من القوى الدولية بما في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تحقيق تفوق استراتيجي في هذه المنطقة.

- **الولايات المتحدة الأمريكية**

يعاني العراق اليوم من نزاعات وصراعات داخلية معقدة واستقطاب طائفي وعرقي، أسهمت في تفكك نسيجه الاجتماعي واستنزفت ثرواته، بالإضافة إلى ذلك عُد العراق ساحة خصبة للجماعات المتطرفة، ويُعزى ذلك وبشكل كبير إلى التدخل الأمريكي في عام 2003، والذي جاء في ظل ذريعة البحث عن الأسلحة النووية وهو ما لم يكن مبرراً قانونياً منذ بدايته، إذ بررت أمريكا تدخلها المباشر في العراق بادعاء السعي لنشر الحرية والديمقراطية ومحاربة الأنظمة المستبدة ونقل التحضر إلى المجتمع العراقي، ومع كل هذه الادعاءات إلا أن هدف الولايات المتحدة الرئيس هو السيطرة على منابع النفط العراقية، بالإضافة إلى منعه من القيام بأي دور فعال أو قيادي في المنطقة.[28]

---

[28] دينا فتحي جمعة عبد العظيم، طبيعة التدخل في العراق، "تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) أنموذج"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2020، ص.177.

بذلك عمدت أمريكا على بسط نفوذها في العراق من خلال التدخل العسكري، فإن ما مثله النظام السابق من عوائق وتحديات للإرادة الأمريكية في العراق ومنطقة الشرق الأوسط لا تريده أن يتكرر فإن في تكرارهُ أثار كثيرة على المخططات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ونتيجةً لذلك بدأت النزاعات والانقسامات تتصاعد داخل العراق مما أدى إلى أرهق الدولة بنيران الحرب واستنزف الموارد، إلى جانب معاناة الحرب ضد الجماعات المتطرفة التي كانت غطاء لتنفيذ المخططات الأمريكية، وعليه نجحت في تطبيق سياسة التفكك والإضعاف إزاء السياسة العراقية مما أتاح الفرصة أمامها لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية التي فحواها إضعاف البنية السياسية والعسكرية، وجعل الدولة تحت الوصاية الأمريكية.[29]

وعليه فقد حمل التدخل الأمريكي في العراق، ولا سيما دعمها للأجندات الموالية لها، أبعاداً أيديولوجية واستراتيجية فقد اتسمت السياسة الأمريكية تجاه العراق باستخدامهم الدعم للأجندات كورقة ضغط ضد الحكومات المركزية المتعاقبة في البلاد، بالإضافة إلى مراقبة النشاط الشيوعي في شمال العراق على وجه الخصوص، إذ سعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف متوازن في إدارة سياستها من أجل تحقيق مصالحها من خلال الحفاظ على علاقات متوازنة مع الأطراف المختلفة.[30]

لقد كان للتدخل الأمريكي في العراق آثار سلبية متعددة على المستويين الداخلي والإقليمي، فعلى الصعيد الداخلي، استخدم هذا الوجود كذريعة لأعمال عنف مسلحة ضده تحت مسميات مثل "التحرير" أو "المقاومة"، وهو ما أسهم في تفاقم التوترات داخل العراق، بالإضافة إلى ذلك، يمثل هذا الوجود تحدياً كبيراً لصانع القرار العراقي، حيث يفرض قيوداً على السياسة الخارجية للعراق ويعيق من تطور مسارها الخارجي، أما على الصعيد الإقليمي، فإن الوجود العسكري الأمريكي يُعد مصدر قلق لبعض دول المنطقة، مثل إيران وسوريا وتركيا، مما قد يؤدي إلى إدخال العراق في

---

[29] عائشة بن رغدة، أثر التدخل الخارجي في استقرار الانظمة العربية: دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي في سنة 2003، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بانتة 1، الجزائر، ٢٠١٩، ص.208.

[30] رملي مخلوف وتراكة جمال، حقوق الأقليات ومسألة التدخل الدولي: الأقلية الكردية في العراق أنموذجاً، مجلة صوت القانون، المجلد 7 – العدد 2، جامعة خميس مليانة / مخبر نظام الحالة المدنية، الجزائر، 2020، ص ص.1011–1012.

أزمات إقليمية، ويأتي هذا في وقت يسعى فيه العراق إلى اتباع سياسة خارجية تتسم بالاعتدال وتجنب الانخراط في الصراعات الإقليمية.[31]

بالتالي، فإن الوضع العراقي ظهرت عليه مجموعة من المؤشرات والنتائج المتعلقة بالتدخل الامريكي، من أبرزها تفكيك بنية الدولة العراقية، فقد تم تدمير المؤسسات القائمة دون اتخاذ أي خطوات لإعادة بنائها، في حين كانت أزمة بناء الدولة العراقية الحديثة من بين أخطر التحديات التي واجهها المجتمع العراقي ككل، حيث أدت الأوضاع المضطربة إلى زيادة الوجود العسكري الأمريكي في العراق، والذي صاحبه تدهور منظومة الأمن والدفاع، بالإضافة إلى ذلك، تعرض النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي للتفكك، وهي ذات القضية التي تم طرحها كذريعة لاستمرار الوجود الأمريكي في العراق، هذه القضايا جميعها شكلت نقاط رئيسة في مناقشة التدخل الأمريكي في العراق.[32]

- **الكيان الإسرائيلي**

أتسم الموقف الإسرائيلي تجاه العراق بالتوجس والقلق نتيجةً لما شكلهُ العراق من تهديد كإحدى الدول العربية الرئيسة التي عرضت إرادة الكيان الإسرائيلي منذ نشأتهُ، إذ ترى سياسة الكيان الغاصب أن العراق يشكل خطراً كبيراً على مخططاته بالرغم من عدم وجود حدود مشتركة، والبرهان على ذلك دور العراق في حرب 1948، وما تلاها من حروب، خصوصاً حرب 1973، بذلك كرس الكيان جهوده من خلال الأفكار والخطط الاستخباراتية لتقويض الدور العراقي في المنطقة ومنعه من توفير الامكانيات التي تقوم بهذه الدور القيادي.[33]

---

[31] مصطفى إبراهيم سلمان، الوجود العسكري الأمريكي في العراق منذ العام 2014، مجلة قضايا سياسية، المجلد 2019 – العدد 57، جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، بغداد، 2019، ص ص.240–241.

[32] سجى عادل إبراهيم وحازم صباح أحميد، معوقات النظام البرلماني في العراق بعد عام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 4 – العدد 30، جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية، تكريت، 2022، ص. 391–392.

[33] نظيرة محمود خطاب، الدور الاسرائيلي في احتلال العراق البعد الاستخباراتي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2 – العدد 2، جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية، تكريت، 2015، ص. 66.

وبالرغم من أن الكيان الإسرائيلي لم يتدخل عسكرياً وبشكل مباشر في العراق إلا أن هنالك العديد من المفكرين والمحللين الأمريكيين والإسرائيليين الذين أشاروا إلى تورط أمريكا رفقة الخطط الإسرائيلية في تفكيك قوة العراق السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت خطط الكيان تدعم التدخل الأمريكي في العراق نحو إضعاف قوة العراق من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية، وبذلك يظل النقاش قائماً بين من يعتقدون بوجود دور فاعل ومؤثر لإسرائيل في العراق وبين من يعتبرون ذلك مبالغة وأوهام، ومع كل ذلك، فإن المؤشرات الحقيقية للأوضاع الداخلية تُشير إلى أن سياسة الكيان كانت هي المستفيدة بشكل كبير من إضعاف قوة العراق الداخلية والإقليمية، حيث أسهم إضعاف الدولة العراقية في تراجع دوره الإقليمي مما أدى إلى تخليه عن قضايا العرب الرئيسية، بما في ذلك القضية الفلسطينية، بسبب تفاقم الأزمات الداخلية والخارجية التي نتجت عن التدخل الأمريكي في أوضاعه مما دفع إلى تهميش دور العراق في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما أتاح للكيان تحقيق أهداف استراتيجية على المستويين العسكري والسياسي[34]. وبذلك يمكن تلخيص أبرز الأهداف الصهيونية الاستراتيجية من التدخل في العراق وهي على النحو الآتي:[35]

1. إضعاف القوة العسكرية العراقية لما كانت تمثله من تهديدًا استراتيجيًا لإسرائيل.
2. . بناء دولة ضعيفة ونظام سياسي قائم على الطائفية والمحاصصة من أجل تفكك النسيج الاجتماعي وإشعال الفتنة الطائفية.
3. تحويله إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية والدولية مما أضعف سيادته.
4. التغلغل في مؤسسات الدولة العراقية عبر واجهات تجارية وإنسانية لجمع المعلومات وتهجير الكفاءات العراقية.
5. تنفيذ المشروع الصهيوني الكبير من خلال تنفيذ خطة تقسيم المنطقة والسيطرة عليها.
6. السعي وراء تحقيق الهيمنة على موارد النفط والممرات البحرية في الخليج.
7. الضغط على الدول العربية للقبول بالشروط الإسرائيلية ودفع أنظمتها نحو التطبيع.

---

[34] المصدر نفسه، ص ص. 80–81.

[35] حاتم كريم الفلاحي، أثر الغزو الأمريكي في التغلغل الصهيوني في العراق، ورقة بحثية، مركز الأمة للدراسات والتطوير، نشرت بتاريخ 28 يوليو, 2022 تم الاسترجاع بتاريخ 18 أكتوبر 2024 من: https://alummacenter.com/?p=3399

8. تنفيذ مشروع إسرائيل الكبرى من خلال لإعادة اليهود العراقيين وشراء الأراضي لتحقيق طموحاتها الجغرافية والاستراتيجية.

وعليه، فإن الخطر الناجم عن الطموحات الإسرائيلية تتجلى في محاولاتها للسيطرة المادية والجغرافية على الأراضي العراقية من خلال تفكيك النسيج الاجتماعي في العراق وتحوي المجتمع إلى كيانات متناحرة، من خلال دفع المكونات الاجتماعية في العراق للمطالبة بالانفصال عن الدولة وهو ذات الأمر الذي يقرب إسرائيل من تحقيق هدفها بالوقوف أمام عراق غير موحد وضعيف، وبالرغم من كون إسرائيل لا تتبنى سلوكاً مباشراً لتحقيق هذا الهدف، إلا أنها تعتمد على "قوى إقليمية" و"جماعات مسلحة وغير مسلحة محلية"، للقيام بهذه المهمة نيابة عنها، هذه القوى تسهم وبشكل كبير في إضعاف وحدة العراق وتعزيز تفككه.[36]

أما فيما يخص تأثير استمرار التدخل الإسرائيلي في شؤون العراق الداخلية، فهو مرهون بتنبؤ معقد للغاية خاصةً وإن للكيان الإسرائيلي طموحات كبيرة، وما يمكن قوله هنا؛ أنها سوف تجد في المستقبل استمراراً لوجودها وأمنها وخروجها من عزلتها السياسية وتأييدها في المجال الدولي، فالطريق أمامها سالك دون اعتراضات أو منافسة بفضل تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والجدير بالذكر أن إسرائيل لا تركز فقط على تحقيق مصالحها السياسية والاستراتيجية في المنطقة، بل تسعى أيضاً إلى تحسين صورتها على المستوى الداخلي والدولي، إذ بدأت إسرائيل في السنوات الأخيرة بوضع خطط محكمة لجذب الرأي العام وتعزيز صورتها الاجتماعية، إذ تحاول تصوير نفسها كدولة تسعى إلى السلام والاستقرار في المنطقة، وهذه الجهود تهدف إلى خلق صورة إيجابية لها داخل المجتمع الدولي والمحلي على حد سواء.[37]

وفي هذا الصدد، سعت سياسة الكيان إلى غزو العراق ثقافياً من خلال إثارة المشاعر الوطنية وربط الأفراد روحياً باليهود العراقيين المقيمين في إسرائيل، بالإضافة إلى تشجيعهم على الهجرة إلى

---

[36] حسين باسم عبد الامير، العراق وأرض الميعاد اليهودية، مقال نشره، مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء، بتاريخ 11 أكتوبر 2020 تم الاسترجاع بتاريخ 18 أكتوبر 2024 من: https://tinyurl.com/xafym29s

[37] ضفاف كامل كاظم، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه العراق بعد الاحتلال عام 2003، مجلة العلوم السياسية، المجلد 2019، العدد 57، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، 2019، ص.447.

إسرائيل، ويستخدم هذا الأسلوب الذي يعرف بالقوة الناعمة من أجل كسب القلوب والعقول وتهيئة الظروف المناسبة لتقبل تطبيع العراق مع إسرائيل في المستقبل، وفي نفس السياق يمكن إيجاز أبرز الأساليب التي تستخدمها سياسة الكيان الإسرائيلي في حربها الثقافية تجاه العراق والتي تهدف من خلالها إلى التقرب من الشعب العراقي وتعزيز مقبولية الكيان وسياسته في المجتمع العراقي، وهي على النحو الآتي:[38]

1. التعاطف عبر وسائل التواصل الاجتماعي: تستخدم إسرائيل صفحات فيسبوك وتويتر باللهجة العراقية مثل صفحة "إسرائيل باللهجة العراقية" و "إسرائيل تتكلم بالعربية"، لتعزيز التواصل والتعاطف مع العراقيين، وتظهر اهتماماً بأحداث داخلية مثل العمليات الإرهابية التي طالت مكونات المجتمع العراقي.
2. تغيير الخطاب: تروج إسرائيل لاستخدام مصطلح "إسرائيل" بدلًا من "الكيان الصهيوني"، وتشجع على قبول العلاقات الطبيعية مع إسرائيل.
3. التواصل الثقافي: تعرض محتويات عن يهود العراق وتاريخهم، مثل فيلم "راح طيّر حمام" الذي يوثق أوضاع اليهود العراقيين بعد هجرتهم.
4. تشجيع الهجرة إلى إسرائيل: تروج للهجرة والعمل في إسرائيل، مشيدة باليهود العراقيين الناجحين هناك وأبرزهم "أفيخاي أدرعي" الناطق بأسم الجيش الإسرائيلي الذي دائماً ما يقول أصولي يهودية عراقية.
5. إحياء التراث العراقي: تعزز الروابط الثقافية والفولكلورية بين العراق وإسرائيل من خلال كتابات الأدباء اليهود عن التراث العراقي.
6. المطالبة بإعادة اليهود العراقيين: تدعو إلى قبول اليهود العراقيين وإعادة ممتلكاتهم التي تركوها في العراق، مدعية أن هناك مطالب مالية لتعويض هذه الممتلكات.

وعلى الرغم من كافة الأساليب التي تنتهجها سياسة الكيان الإسرائيلي في محاولاته للتأثير على الرأي العام داخل المجتمعات العربية بما في ذلك المجتمع العراقي، إلا أن الجرائم الوحشية التي

---

[38] جاسم يونس الحريري، الحرب الثقافية الإسرائيلية على العراق: وسائل التواصل الاجتماعي بعد عام 2018، مركز دراسات الوحدة العربية، مقال نشر بتاريخ 2 يوليو 2024 تم الاسترجاع بتاريخ 19 أكتوبر 2024 من: https://tinyurl.com/yt38sref

ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي من إبادة جماعية طالت المواطنين الفلسطينيين في غزة، وما شهدته الساحة العراقية من انتفاضات شعبية وأفعال شجاعة تندد بالسلوك الغاصب والوحشي تجاه المدنيين العزل، فإنها تجعل ومن المستحيل في الوقت الراهن تقبل اليهود الإسرائيليين في المجتمع العراقي أو التطبيع معهم، فهذه الأفعال الدموية والقمعية عززت من مشاعر الغضب والرفض بين العراقيين تجاه كل ما يمثله الكيان الإسرائيلي من أفعال إجرامية، حيث يعتبر وجوده عدواناً على الإنسانية، بالإضافة إلى تعارضه مع قيم الكرامة والعدالة التي يتبناها الشعب العراقي.[39]

وربما قد يكون هذا الاحتمال مبالغ به إلى حد ما، ولكن على الأرجح حتى وفي حالة حصول تطبيع رسمي بين العراق و"إسرائيل" في المستقبل القريب، فإن المقاومة والرفض الشعبي العراقي سيظلان هما يشكلان الحاجز المتين ضد أي محاولة لتطبيع العلاقات مع الكيان الغاصب المحتل، بالتالي فإن استمرار سياسة الكيان الإسرائيلي في حربها الثقافية على العراق يعد خياراً استراتيجياً، لكون أن قبول الحكومة لتطبيع العلاقات مع الكيان لا يضمن حقيقةً قبول الشعب لذلك، فإنهُ منذ عام 1948، الذ هو تاريخ اندلاع أول حرب عربية–إسرائيلية، مروراً بحرب 1967، ثم وصولاً إلى حرب 1973، وكان الشعب العراقي في مقدمة المشاركين في مواجهة سياسات الكيان الإسرائيلي، حيث ضحى بإعداد كبيرة من أبنائه بين شهداء وبين أسرى، ومن البراهين عن هذا القول هو وجود مقبرة لشهداء الجيش العراقي الباسل جنوب مدينة "جنين"، والتي دفن فيها نحو 44 شهيداً عراقياً بطلاً ممن شاركوا في الدفاع عن جنين في عام 1948 ضد الاحتلال اليهودي لفلسطين.[40]

يرى الباحث أن سعي إسرائيل لإضعاف العراق وتقويض دوره الإقليمي مرتبطاً باستراتيجيتها للتنافس على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، فهي تسعى إلى ضمان عدم ظهور قوى إقليمية تهدد أمنها أو تعرقل سياساتها، ولكون أن للعراق تاريخ في مقاومة سياساتها الوحشية ودعماً للقضية الفلسطينية، فقد أصبح العراق هدفًا لإسرائيل، ومع تصاعد الأحداث في غزة وزيادة الجرائم ضد الفلسطينيين، تزايد الغضب الشعبي العراقي تجاه إسرائيل، ورغم محاولات إسرائيل للترويج للتطبيع عبر وسائل ناعمة، مثل النشاط الثقافي والإعلامي، إلا أن تلك المحاولات قوبلت برفض شعبي

---

[39] نبيل خالد مخلف، مصدر سبق ذكره، ص.52.

[40] جاسم يونس الحريري، المصدر السابق.

واسع، حيث استمر الدعم العراقي للقضية الفلسطينية ونددت السياسة والشعب العراقي كل الافعال الوحشية المرتكبة ضد الفلسطينيين.

المحور الخامس: أزمة المياه

لقد مثلت السياسات المائية لدول جوار العراق بما في ذلك السياسة المائية لتركيا، أحد أبرز التحديات التي تواجه إدارة الموارد المائية في العراق، خاصةً وإن تحقيق التنمية البشرية في العراق يعتمد وبشكل كبير على توافر كميات كافية من المياه، كما أن عامل توفير هذه المياه يرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالسياسة المائية التركية، ففي السياق ذاته تمتلك تركيا موارد مائية تقدر بنحو 206 مليارات متر مكعب سنوياً، والتي باتت تقوم باستغلال هذه الموارد من خلال بناء السدود والخزانات، التي تمنع تدفق الكميات الكافية من المياه نحو نهري دجلة والفرات، هذه الإجراءات اسفرت عن انخفاض كبير في مناسيب المياه في هذين النهرين، وهو ذات الأمر الذي يُعقِّد من التحديات المائية التي تواجه الدولة العراقية.[41]

في الحقيقة إن سياسة تركيا تتجه إزاء اعتبار قضية المياه بشكل عام، ومياه نهري دجلة والفرات بشكل خاص، أداة استراتيجية لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية، من أجل تعزيز مكانتها كفاعل مؤثر على الساحة الدولية، وبذلك فهي تشعر بالقلق من احتمالية تآكل رصيدها الاستراتيجي وتقويض دوره كحليف للدول الغربية في المنطقة، لذا فهي تسعى إلى تعزيز دورها كدولة شرقية أو على الأقل تصبح مركزاً فاعلاً لاستقطاب القوى في منطقة الشرق الأوسط، أو جسر يسهل على الدول الغربية الوصول إلى المنطقة، وفي إطار هذا التفكير تعمل تركيا على توظيف قضية المياه كورقة ضغط لتأكيد وجودها وفاعليتها على الساحة الدولية، خاصةً في ظل عدم قدرتها على الاندماج بشكل كلي في منظومة الدول الغربية.[42]

---

[41] محمد حسين محيسن المنصوري، المعوقات الجغرافية التي تواجه الموارد المائية وسبل التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية التربية، المجلد 1 – العدد 54، جامعة واسط / كلية التربية، 2024، ص. 278.

[42] أحمد جاسم إبراهيم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا – العراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد 10 – العدد 2، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، بابل، 2020، ص.47.

وبذلك، تُعد تركيا البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يتمتع بوفرة الموارد المائية، وهو ما يمكنها من استخدام المياه كسلاح استراتيجي في علاقاتها مع دول الجوار مثل سوريا والعراق، وكذلك مع بعض الدول العربية والخليجية، من خلال ما تسميه مشروع "أنابيب السلام"، وعليه تستخدم تركيا سياسة المياه كإحدى وسائل الضغط السياسي خاصةً إزاء الدول التي تدعم المعارضة التركية مثل حزب العمال الكردستاني، فهي ترى ان حرب المياه أكثر فاعلية واقل ضرراً من استخدام الأسلحة النووية، مما يمكنها أيضاً من تعزيز هيمنتها الإقليمية في المنطقة.[43]

وعلى هذا الأثر، شكل انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات تهديداً مباشراً للأمن الوطني العراقي، لا سيما في مجالي الأمن الغذائي والبيئي، إذ يؤدي هذا الانخفاض إلى تفاقم ظواهر التصحر وانحسار المسطحات المائية، مما يزيد من نقص مياه الشرب في المناطق الوسطى والجنوبية، وكما ذكرنا سابقاً أن السبب الرئيس وراء ذلك يعود نتيجةً لبناء تركيا السدود والخزانات بهدف تخزين مياه النهرين، دون اي إلتزام بالاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق العراق المائية.[44]

بالتالي، إن استمرار هذا الوضع يعرض العراق إلى تحديات مستدامة كثيرة تهدد استقراره وأمنه الوطني نظراً لما ستعود عليه بأثار كبيرة، ومن أجل أن نوضح اسباب هذا التأثير المحتمل لا بد من إيجاز أبرز المؤثرات التركية على مياه نهري دجلة والفرات وهي على النحو الآتي:[45]

1. الأثر الأول (1974 – جفاف نهر الفرات في العراق): لقد بدأت التأثيرات الأولى على المياه في العراق في عام 1974، نتيجةً لبناء تركيا خزان كيبان وأنشاء سوريا بحيرة الأسد،

---

[43] فاضل عبد علي حسن الشويلي، مستقبل العلاقات العراقية – التركية أزمة المياه أنموذجاً، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2 – العدد 17، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، 2019، ص ص.146–147.

[44] سليم كاطع علي، سياسة تركيا المائية وإنعكاساتها على الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات دولية، المجلد 2024 – العدد 69، جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، 2024، ص.121–122.

[45] مزياني إسماعيل، أزمة المياه في العلاقات العربية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص ص. 83–84.

وهو ما أدى إلى جفاف النهرين وانقطاع تدفقه صوب العراق هذا الأثر تسبب في تدهور القطاع الزراعي والصناعي والصحي بشكل كبير.

2. الأثر الثاني (مشروع GAP التركي وتأثيره): لقد أثر هذا المشروع بشكل كبير على أراضي العراق الزراعية خاصةً مناطق الغربية والفرات الأوسط، فقد ارتفعت ملوحة التربية بشكل كبير جداً وهو ما أضر بحياة المواطنين، والاقتصاد، والصحة، جميعها كانت نتيجة هذا المشروع الذي تسبب في ارتفاع مستويات التلوث المائي.
3. الأثر الثالث (سد "إليسو" والتصحر): أن من بين الأثار المستقبلية التي قد تضرب العراق نتيجة بناء تركيا لسد إليسو، هي فقدان العراق لأكثر من ثلث مساحته الزراعية مما يعني تفاقم حاد في ظاهرة التصحر، بالإضافة إلى خطورة كبيرة تواجه حياة الصيادين والمزارعين نتيجة احتماليات منع تدفق المياه مستقبلاً.

ومع كل هذه الأثار التي تسببت وقد تسبب بالمستقبل تحديات كبيرة على أمن واستقرار الدولة العراقية إلا أنهُ كان للعراق موقف قانوني بشأن قضية المياه وأيضاً يمكن إيجاز أبرز هذه المواقف من خلال ما يلي:[46]

1. أن نهري دجلة والفرات هما نهرين دوليين وفقًا لمفهوم النهر الدولي، إذ أن لكل منهما حوضاً منفصلاً، وحدود كل وادٍ منهما واضحة.
2. شدد العراق على أنه من الضرورة عقد اتفاق ثلاثي بين الدول الثلاث المتشاطئة وهما كل من (العراق، تركيا، وسوريا)، وذلك من أجل تقسيم عادل ومعقول للمياه من حيث الكمية والجودة، مع وجوب الالتزام بالقواعد المستندة للأعراف والقانون الدولي بشأن تقسيم المياه.
3. وجوب التزام جميع الأطراف بالقواعد والإجراءات الضرورية لحماية البيئة النهرية، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع التدابير اللازمة لمنع حدوث التلوث في مياه النهرين الناتج عن المشاريع الإروائية والزراعية وغيرها من الأنشطة المضرة.

---

[46] سلمان علي حسين محمد، المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، المجلد 2019 – العدد 59، جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، بغداد، 2019، ص.10.

4. يعارض الجانب العراقي جميع الإجراءات التي تتخذها تركيا، وخاصةً فيما يتعلق بإقامة المشاريع الإروائية والسدود والخزانات على نهري دجلة والفرات، من أجل استغلال مياههما بشكل مخالف لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

بالتالي، شكلت قضية المياه مصدراً للتوتر في العلاقات بين البلدين على مدار عقود طويلة، نتيجة لغياب اتفاقية مشتركة تحدد حصص المياه لكل من دول المنبع والمصب، ويتفاقم هذا التوتر مع تزايد احتياجات كلا البلدين للموارد المائية نتيجة التغيرات المناخية، وانخفاض مستويات هطول الأمطار، وتدني مناسيب المياه، وأنهُ بالرغم من الجهود المستمرة من المسؤولين في كلا البلدين، والتي أسفرت عن بعض المؤشرات الإيجابية، إلا أن قضية المياه ستظل هذه عائقاً رئيساً في العلاقات الثنائية، ما لم يتم التوصل إلى اتفاقية مشتركة تلبي احتياجات العراق المائية.[47]

مما تقدم، تُعد المياه عنصراً رئيساً لتعزيز الأمن المجتمعي، إذ تسهم في تلبية احتياجات السكان وتأمين غذائهم فضلاً عن تعزيز دور التنمية المستدامة في المجتمع، فضلاً عن اعتماد قطاع الزراعة بشكل كامل على وفرة الموارد المائية التي تضمن إنتاج المحاصيل الضرورية، وفي حالة ندرة هذه الموارد فإن تدهور القطاعات المختلفة أمراً لا بد منه مما يؤدي إلى تفاقم البطالة وانحراف الأفراد داخل المجتمع عن القيم والمبادئ الاجتماعية مما يعني تقويض الأمن المجتمعي وتفاقم الاضطرابات التي تخلق بيئة غير آمنة للفعاليات الاقتصادية، وعليه فإن هذا الوضع يضعف من قدرة الدولة سياسياً ويجعل منها غير قادرة على مواجهة التحديات لذلك لا بد من التعاون على وضع الحلول التي تحد من ولوج أي تهديدات تهدد السياسة الداخلية.[48]

خاتمة

---

[47] حسين أصلان، قراءة في الرؤية التركية تجاه العراق بعد عام 2003، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص. 12.

[48] كمال عبد كشمر، أزمة المياه وأثرها في الأمن الاقتصادي العراقي: دراسة في الجيوبولتيك، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية، 2020، ص ص. 150–151.

من خلال ما تقدم، يتضح أن للتحديات الخارجية أثر سلبي كبير على تطور مسار العملية السياسية في العراق مما يتوجب وجود استجابة مشتركة وعاجلة بين المؤسسات العراقية والمجتمع الدولي للحد من تطورها لكون أن هذه التحديات تمتد بتأثيراتها إلى ما وراء حدود الدولة الجغرافية لتنتهي بتشكيل ضغوط سياسية واقتصادية وأمنية مباشرة على الدولة العراقية خاصةً وإن التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية تضع الدولة العراقية في بيئة سياسية معقدة، وهو ما يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في داخل العراق، بالإضافة إلى ذلك؛ إن تأثير الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط أسهم في فرض تغييرات كثيرة على السياسات الداخلية للعراق، مما قد يؤدي إلى تزايد التبعية الاقتصادية والسياسية، ويحد من القدرة الوطنية على اتخاذ القرارات المستقلة خاصةً وإن الدراسات الحديثة تؤكد على أن الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي يتطلبان سياسات تدعم سيادة الدولة وتقلل من تدخل الأطراف الخارجية، ومن أجل تجاوز هذه التحديات فإن العراق يحتاج إلى بناء مؤسسات وطنية قوية تعزز من سيادة القانون وتُسهم في تحقيق بيئة سياسية مستقرة، مع ضرورة توجيه الجهود إزاء تحسين العلاقات الإقليمية والدولية وفق إطار يضمن تحقيق مصالحه الاستراتيجية، ومن الضروري ايضاً أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الحقيقي بعيداً عن الأجندات المتعارضة، مع احترام سيادة العراق واستقلالية قراراته، وفقًا للنماذج السياسية الناجحة، فإن العراق بهذا النهج يمكن أن يسير نحو مستقبل أكثر استقراراً سياسياً، مما يعزز فرص التنمية الاقتصادية ويسهم في دوره الإيجابي ضمن المنطقة ككل.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة غلى مجموعة من الاستنتاجات وهي على النحو الآتي:

1. إن التأثير العميق للصراعات الإقليمية أسهم وبشكل كبير في تعقيد الأوضاع الداخلية للعراق، وهو ما من شأنهُ أن يؤثر سلباً على استقرار العراق السياسي، ويزيد من حجم التحديات الاقتصادية والأمنية.

2. عدت الصراعات الطائفية الخارجية مصدراً للتوتر في السياسة الخارجية العراقية بسبب الولاءات السياسية، ومع ذلك، فإن هذا الانقسام الطائفي ليس مقصوراً على دولة بعينها، بل هو قضية سياسية تاريخية أُعيد تفعيلها في هذه المنطقة لتحقيق مصالح وأهداف سياسية.

3. تسعى تركيا لتحديد هوية جديدة لتدخلها في الشأن العراقي، متبعة سياسة واقعية متعددة الأبعاد وقابلة للتحول في عدة اتجاهات، معتمدةً بشكل كبير على اقتصادها المتنامي بسرعة، والذي قد يتأثر سلباً وبشكل كبير إذا تغيرت معطيات تأثيرها على الساحة العراقية.

4. سعت سياسة الكيان الإسرائيلي إلى غزو العراق ثقافياً من خلال إثارة المشاعر الوطنية وربط الأفراد روحياً باليهود العراقيين المقيمين في إسرائيل، بالإضافة إلى تشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل، ويستخدم هذا الأسلوب الذي يعرف بالقوة الناعمة من أجل كسب القلوب والعقول وتهيئة الظروف المناسبة لتقبل تطبيع العراق مع إسرائيل في المستقبل.

5. تستخدم تركيا سياسة المياه كإحدى وسائل الضغط السياسي خاصةً إزاء الدول التي تدعم المعارضة التركية مثل حزب العمال الكردستاني، فهي ترى ان حرب المياه أكثر فاعلية واقل ضرراً من استخدام الأسلحة النووية، مما يمكنها أيضاً من تعزيز هيمنتها الإقليمية في المنطقة.

التوصيات

توصلت الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات المهمة:

1. الحاجة إلى تعاون دولي متوازن، فإن مواجهة التحديات الخارجية تتطلب تعاونًا وثيقًا بين العراق والمجتمع الدولي وذلك لتعزيز قدرة العراق على تحقيق الاستقرار السياسي.

2. ضرورة تقوية المؤسسات الوطنية، إذ يُعد بناء مؤسسات وطنية قوية ومستقلة عاملاً أساسياً في تعزيز سيادة القانون والحد من الاعتماد على القوى الخارجية، مما يدعم استقلالية العراق في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحه الوطنية.

3. تعزيز السيادة الوطنية وتقليل التبعية الخارجية، إن تنوع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على الخارج، يُسهم في تعزيز الاستقلال الوطني ويُزيد من قدرة الدولة في التصدي للتدخلات الخارجية.

4. ضرورة دعم التنمية الاقتصادية المتوازنة، إن التركيز على وضع خطط التنمية المستدامة التي تشمل مختلف القطاعات، تزيد من قدرة السياسة العراقية على مواجهة التحديات الاقتصادية مما تسهم أيضاً في تحسين مستوى معيشة الأفراد داخل الدولة.

5. إن إدارة التنوع الداخلي، يُسهم في تحقيق التوازن بين مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية والسياسية داخل العراق وهو أمراً بالغ الأهمية، من أجل ضمان التماسك الوطني وتقليل فرص استغلال الانقسامات الداخلية من قبل القوى الخارجية.